الأمم المتحدة
S/2007/150



Distr.: General
15 March 2007
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل طيه التقرير السابع الذي أعدته لجنة التحقيق الدولية المستقلة عملا بقرارات مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، و ١٦٣٦ (٢٠٠٥)، و ١٦٤٤ (٢٠٠٥)، و ١٦٨٦ (٢٠٠٦).

ويصف التقرير التقدم الذي أحرزته اللجنة منذ إصدار تقريرها السابق المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/2006/962) في التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري و ٢٢ ضحية أخرى، وفي تقديم المساعدة التقنية للسلطات اللبنانية في التحقيق الذي تجريه في عدد من الاعتداءات الأخرى التي ارتُكبت في لبنان منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

ويقدم هذا التقرير معلومات عن التقدم الذي أحرزته اللجنة في التحقيق في قضية الحريري مع التركيز بشكل خاص على التطورات المستجدة في خيوط مسرح الجريمة وجمع الأدلة المتعلقة بالجناة وكذلك نواحي القضية المتعلقة بالرابط والسياق. واستمرت اللجنة أيضا في تقديم مساعدة تقنية مهمة في ١٥ قضية أخرى، عبر تقصي الروابط المحتملة بينها وبين قضية الحريري. وعملت أيضا مع السلطات اللبنانية في التحقيق في التفجيرين اللذين وقعا يوم ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧ واللذين قُتل فيهما ثلاثة أشخاص وأُصيب عشرون شخصا على الأقل عند وقوع انفجارين في باصين يعبران قرية عين علق قرب بيروت.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن شكري إلى رئيس اللجنة براميرتز على دوره القيادي، وإلى موظفي اللجنة على ما أبدوه من تفانٍ والتزام في الاضطلاع بعملهم في ظل ظروف صعبة في أغلب الأحيان.

190307 190307 07-27086 (A)

وأود أيضا أن أشكر حكومة لبنان على تعاونها المستمر مع اللجنة ودعمها لها. وعلاوة على ذلك، أود أن أرحب بطلب الحكومة اللبنانية المعبَّر عنه في رسالة رئيس الوزراء السنيورة المؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧ من أجل تمديد ولاية اللجنة فترة إضافية في حدود سنة واحدة اعتبارا من ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بعرض هذه المسألة على أعضاء مجلس الأمن. وسأحيل في الوقت نفسه هذا التقرير إلى حكومة لبنان.

(توقيع) **بان** كي - مون

التقرير السابع للجنة التحقيق الدولية المستقلة المنشأة عملا بقرارات مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥) و ١٦٨٦ (٢٠٠٦)

سيرج براميرتز
رئيس اللجنة

بيروت
آذار/مارس ٢٠٠٧

موجز

طلب مجلس الأمن إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة في قراره ١٦٤٤ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ أن تقدم إلى المجلس تقريرا كل ثلاثة أشهر عن التقدم الذي تحرزه، بما في ذلك ما تلقاه من تعاون من السلطات السورية.

ويلخص هذا التقرير ما أحرزته اللجنة من تقدم في أنشطة التحقيق التي اضطلعت بها منذ التقرير الأخير المقدم إلى المجلس في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/2006/962). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت اللجنة تركز جل اهتمامها على هدفها الرئيسي المتمثل في التحقيق في قضية الحريري، وقدمت المساعدة التقنية إلى السلطات اللبنانية في ١٦ قضية أخرى، بما فيها قضية اغتيال الوزير بيار الجُميِّل والقضية الأحدث، التفجيران اللذان وقعا في عين علق في شباط/فبراير ٢٠٠٧.

وفي قضية الحريري، أحرزت اللجنة تقدما في جمع أدلة جديدة وفي توسيع أشكال الأدلة المجمعة. وقد أتاح ذلك للجنة إمكانية حصر اهتمامها في عدد من المجالات، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما بالنسبة لتحديد الدافع وراء تنفيذ الجريمة.

وتواصل اللجنة إقامة علاقة عمل وثيقة مع السلطات اللبنانية في جميع المسائل ذات الصلة بولايتها. ولا تزال اللجنة تتلقى أيضا التجاوب مع طلباتها من الدول الأعضاء الأخرى، بما في ذلك الجمهورية العربية السورية. ويظل هذا التعاون أحد أهم المكونات في عمل اللجنة.

ومنذ التقرير الأخير، ظلت البيئة السياسية والأمنية في لبنان وما حوله غير مستقرة. وتواصل اللجنة رصد الحالة السياسية في المنطقة وأثرها المحتمل في تحقيقاتها وفي متطلباتها الأمنية.

وفي ضوء أنشطة التحقيق الحالية والمعتزمة، من المرجح ألا تنجز اللجنة عملها قبل انقضاء ولايتها الحالية في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ولهذا ترحب اللجنة بالطلب الداعي إلى تمديد ولايتها إلى ما بعد هذا التاريخ.

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٤٤ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ الذي طلب فيه المجلس إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة أن تقدم تقريرا إلى المجلس كل ثلاثة أشهر عن التقدم المحرز في تحقيقها وعن التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون الذي تلقاه من السلطات السورية.

٢ – ويقدم هذا التقرير، وهو التقرير السابع المقدم من اللجنة، آخر ما تم التوصل إليه في المسائل التي غطتها التقارير السابقة المقدمة إلى المجلس ويلاحظ التقدم المحرز في أعمال اللجنة منذ تقريرها الأخير المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/2006/962). وتدرك اللجنة، كما أوضحت في تقاريرها السابقة، التزاماتها بحماية الطابع السري لتحقيقاتها من أجل ضمان نزاهة العملية القانونية وحماية الأشخاص الذين يتعاونون مع اللجنة. وقد اتبعت اللجنة هذا النهج بالاتفاق الكامل مع السلطات القضائية اللبنانية. وبناء عليه، يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الأنشطة المتخذة في الفترة المشمولة بالتقرير عوضا عن أن يقدم سردا مفصلا للتحقيقات الجارية.

٣ – ومنذ التقرير الأخير، ظلت البيئة الأمنية في لبنان وما حوله غير مستقرة، كما ظهر بجلاء في تفجير الباصين في قرية عين علق بالقرب من بيروت مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة عشرين آخرين بجروح في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧. كما لا تزال المناقشات الدائرة حول إنشاء محكمة خاصة للبنان في صدر أولويات برنامج العمل السياسي في لبنان وفي المنطقة ككل. واستنادا إلى ذلك، تواصل اللجنة رصد تلك المسائل لما يمكن أن يترتب عليها من أثر في أنشطة التحقيقات التي تضطلع بها وفي متطلباتها الأمنية.

٤ – وجريا على عادتها في الماضي، تقيم اللجنة علاقات عمل وثيقة مع السلطات اللبنانية بشأن جميع المسائل ذات الصلة بولايتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة أيضا مساعدة مكثفة وفي الوقت المناسب من عدد من الدول الأخرى في طائفة متنوعة من المجالات الفنية. ولا تزال اللجنة تتلقى أيضا التجاوب من الجمهورية العربية السورية التي توفر معلومات وتيسر إجراء مقابلات مع أفراد موجودين في الأراضي السورية. ويظل هذا التعاون أحد أهم المكونات في عمل اللجنة.

٥ – ما زالت اللجنة تركِّز جل اهتمامها على هدفها الرئيسي ألا وهو التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و ٢٢ آخرين. وقد أحرزت تقدما في جمع أدلة جديدة وفي توسيع أشكال الأدلّة المجمّعة. وتم القيام بذلك من أجل تحسين معرفتها بأبعاد القضية

وإثبات المعلومات الموجودة ومكّنها هذا النهج من حصر اهتمامها في عدد من المجالات، ولا سيما فيما يتعلق بتطوير فهمها للدافع الكامن وراء تنفيذ هذه الجريمة.

٦ - وتنفيذا لطلبات مجلس الأمن، ما فتئت اللجنة تقدِّم مساعدة تقنية للسلطات اللبنانية في القضايا الأربع عشرة الأخرى، وقضية اغتيال الوزير بيار الجميِّل والتفجيرين اللذين وقعا مؤخرا في عين عَلَق. وللقيام بذلك، سعت اللجنة إلى تحديد مجالات العمل التي تضيف فيها قيمة للتحقيقات في الوقت الذي توسِّع فيه الموارد المناسبة لتحقيق النتائج المطلوبة. ويبقى الهدف تقديم المساعدة في كل قضية على حدة فيما تتحرى عن روابط محتملة بينها.

٧ - وما زال برنامج الأدلة الجنائية للجنة يشكِّل مكوِّنا ذا أهمية بالغة في أعمال التحقيقات الجارية للمساعدة في جميع القضايا. فمن خلال العمل في مجال الأدلة الجنائية تم، في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تعزيز ما تم اكتشافه بأدلة إضافية، كما تم الاضطلاع بعدد من المهام الجديدة. وشرعت اللجنة، واضعة ذلك في الاعتبار، بتطبيق تدابير خارجية وداخلية لبناء القدرة على إدارة مشاريعها المعقّدة والمترابطة في مجال الأدلة الجنائية.

٨ - وتعتزم اللجنة مقارنة سمات الحمض النووي الريبي المتروع الأوكسجين (الدنا DNA) وبصمات مختارة مع قواعد بيانات مناسبة سيكون الوصول إليها ميسّرا من قِبل منظمة لإنفاذ القانون الدولي، كما تعمل اللجنة على تطوير قاعدة بيانات خاصة بها لعيِّنات الحمض النووي (DNA) ذات الصلة. وستواصل العمل مع السلطات اللبنانية وخبراء أجانب من أجل أن يصبح بإمكانها الحصول على المواد وإجراء المزيد من التحليلات، حسب ما يقتضيه الأمر.

ثانيا - التقدم المحرز في التحقيقات

٩ - ظلت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تركِّز تحقيقاتها في اغتيال الحريري على أهدافها الرئيسية ووسّعت نطاق المعلومات والأدلة التي تقوم بجمعها. ودعما لهذه الأهداف وإضافة للعمل التنفيذي الآخر الذي تضطلع به أجرت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ٤٢ مقابلة مرتبطة بقضية الحريري.

١٠ - واستمر تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات اللبنانية في القضايا الست عشرة الأخرى، بما فيها قضية بيار الجميِّل والتفجيران اللذان وقعا في عين عَلَق. وأجرت اللجنة ٢٧ مقابلة وتحقيقات في مسارح الجريمة بحثا عن الأدلة الجنائية وتولّت جمع وفحص بقايا مسرح الجريمة ونفّذت أمام شهود عيان أنشطة تضمنت رسوما وصفية وصورا شخصية وقامت بجمع الشرائط المسجلة بواسطة الدائرة التلفزيونية المغلقة (CCTV) للمساعدة في هذه القضايا الأخرى. ويبقى الهدف الكلّي منصبا على تطوير كل قضية على حدة مع السعي في

الوقت نفسه للحصول على دليل على وجود روابط محتملة بين القضايا. والروابط يمكن أن تشمل مواصفات الضحايا المستهدفة والدافع والغاية من الاعتداءات وطريقة العمل المتّبعة ومرتكبي الاعتداءات.

١١ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، وضعت اللجنة وطبّقت خطة أوسع لجمع الأدلّة فيما يخص جميع القضايا موضع التحقيق حاليا وذلك لتحسين قاعدة الأدلة المتعلقة بالقضايا بالاقتران مع عمليات المقابلات التقليدية. وقد تم القيام بذلك من أجل توثيق إفادات الشهود وتثبيتها. وأمكن الاضطلاع بذلك من خلال اقتناء معلومات وثائقية مثل سجلات حكومية وسجلات وكالة وطنية؛ وإدارة حصيلة الأدلة الجنائية المجمّعة؛ وتنفيذ مشاريع للبحوث والتحليل، بما في ذلك تطوير المخزونات وقواعد البيانات، وقيام خبراء بالأدلة الجنائية بتنسيق تحليل المستندات المقدّمة من السلطات اللبنانية، في الخارج والاستغلال المنهجي للمواد المستمدة بواسطة التنصت على الاتصالات، ومواصلة تطوير وسائل تحليل حركة الاتصالات، وزيادة إمكانية تحليل كميات ضخمة من البيانات الإلكترونية الهامة، والاستفادة من شهود وعيون سرِّيين.

١٢ - ومن خلال تطبيق هذه المنهجية، تعتقد اللجنة أنه يمكنها تكوين صورة أوضح عن الأحداث المحيطة بالجريمة والتوصل إلى خيوط جديدة وتأييد إفادات الشهود. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة عند التحقيق بأوجه الربط والمعرفة ببواطن كل قضية عندما يكون تحديد الوقائع مبهما في بعض الأحيان بسبب عدم موضوعية الأشخاص.

١٣ - وتكرِّس اللجنة معظم وقتها ومواردها لقضية الحريري من خلال التركيز على التطورات المستجدة في خيوط مسرح الجريمة وجمع الأدلة المتعلقة بالجناة ونواحي القضية المتعلقة بالرابط والسياق. وهي تدرك ضرورة إقامة توازن بين قضية الحريري وتقديم الدعم إلى القضايا الأربع عشرة الأخرى وقضية الجميِّل والتفجيرين اللذين وقعا في عين عَلَق. وهذه المعادلة تتقلب مع مرور الوقت لكن اللجنة تسعى جاهدة للاستفادة من المنهجيات التي يمكن أن تضيف فيها أفضل قيمة لجميع القضايا بينما تستخدم الموارد المتاحة على أفضل وجه ممكن.

ألف – التحقيق في اغتيال الحريري

١ – مسرح الجريمة والمواضيع المرتبطة به

خصائص الانفجار – التحليلات الزلزالية

١٤ – يتواصل تحليل البيانات الزلزالية التي سجلها المركز الوطني للجيوفيزياء في لبنان في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ وهو يهدف إلى تحديد خصائص الانفجار الذي أودى بحياة الحريري. ويؤكد التقرير الأولي الذي ورد من خبراء خارجيين التقديرات الأولية التي أشارت فيها إلى أنه لم يحدث سوى انفجار واحد فقط وأن التوقيت الدقيق للانفجار كان الساعة ١٢ و ٥٥ دقيقة و ١٢ ثانية.

١٥ – وقد اتضح الآن بشكل مرض من الناحيتين العلمية والاختبارية تعليل ظاهرة سماع عدد من الشهود أكثر من صوت واحد عند حدوث الانفجار. ويمكن في الواقع ملاحظة ثلاث مراحل متميزة للانفجار على التسجيلات الزلزالية ناجمة عن السرعات المتولدة لثلاث موجات مختلفة: موجات الحجم الأولية والثانوية، والموجات السطحية، والموجات الصوتية. ويمكن أن تُفسر هذه الموجات، خطأ، على مسافة كافية من الانفجار على أنها أكثر من انفجار واحد. إذ تؤكد التسجيلات الصوتية المأخوذة في اختبارات قياس الانفجار هذه التفسيرات النظرية.

١٦ – وسيتضمن التقرير النهائي عن خصائص الانفجار الذي سيقدم إلى اللجنة خلال فترة التقرير المقبل تقييما لقوة الانفجار وتحليلا مقارنا لتفجيرات أخرى حدثت في لبنان.

خصائص الانفجار – اختبارات قياس الانفجار

١٧ – يؤكد تحليل اختبارات قياس الانفجار الاستنتاجات السابقة بأن الظواهر الفيزيائية التي لوحظت في مسرح الجريمة تتطابق كليا مع تفجير فوق سطح الأرض. فالآثار الناجمة عن الانفجار، مثل كرة النار، وبقايا الكربون على واجهات الفنادق، و الدمار الذي لحق بالمباني والأماكن المحيطة لا تتطابق مع تفجير تحت سطح الأرض.

١٨ – وعلاوة على ذلك، سيتم الاضطلاع بتحليل كامل لسجلات تشريح جثث الضحايا والإصابات التي تعرضوا لها والصور المقترنة بذلك، من أجل فحص ظواهر الجروح الناجمة عن الانفجار الأولي (مثلا: وجود أضرار رئوية وأضرار في طبلة الأذن)، والانفجار الثانوي (إنقذاف الحطام) المقترنة عادة بانفجار فوق سطح الأرض. ويُستدل من تقييم أولي للبيانات ما يعزز القول إن الانفجار وقع فوق سطح الأرض. ويتم تأكيد ذلك من خلال عمليات محاكاة عددية.

نظرية التفجير من الجو

١٩ - يجري حاليا فحص صحة فرضية إلقاء مادة متفجرة من الجو التي طُرحت على اللجنة في آب/أغسطس ٢٠٠٦. وتقوم اللجنة بتحليل علمي وتقني واستقصائي لاحتمالات إلقاء القنبلة بهذه الطريقة. وتشير النتائج التقنية الأولية إلى أن هذه النظرية بعيدة الاحتمال. وتعتزم اللجنة القيام بمهمة لتقصي الحقائق تشمل إجراء مقابلات وعقد اجتماعات مع خبراء مناسبين بغية تطوير فهمها لهذا الاحتمال وستتوصل إلى بعض النتائج خلال فترة التقرير التالية.

الفحص الجنائي لبقايا مأخوذة من مسرح الجريمة

٢٠ - تمكنت اللجنة، كما أشارت في تقاريرها السابقة إلى المجلس، من إقامة صلة أولية بين قطع معينة من سيارة وجدت في الحفرة في مسرح الجريمة وقطع من شاحنة ميتسوبيتشي. وقد تم ذلك باستخدام وثائق ومعلومات تقنية حصلت عليها اللجنة من اليابان وكذلك باستخدام كتيبات ووثائق خاصة باللجنة. ويجري حاليا تكوين مخزون كامل لهذه البقايا يتطابق مع المعايير الدولية، وعند اكتماله، ستُقدم قطع السيارة المزعومة لتحديد هويتها رسميا بالتعاون مع خبراء تقنيين من الخارج.

مشاريع تجسيد مرئي

٢١ - تم إكمال ثلاثة مشاريع تجسيد مرئي رقمي، ويجري العمل على مشروع جديد ليصبح بالإمكان تقديم الأدلة ووقائع القضية بطريقة تيسر تحديد خطوات التحقيق الإضافية الواجب اتخاذها. ويتمثل المشروعان الأول والثاني منها في وضع تجسيد مرئي للمدينة ولمسرح الجريمة من نقاط مختلفة على الطريق الذي سلكه موكب الحريري في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ وذلك باستخدام صور بانورامية ثلاثية الأبعاد مأخوذة بواسطة السواتل. أما المشروع الثالث فهو عبارة عن تجسيد مرئي عكسي مركب، لحظة بلحظة، لليوم الأخير الذي أمضاه الحريري، بما في ذلك إعداد كشف بالاتصالات الهاتفية التي نُسبت لفريق التفجير خلال سير الموكب في طريقه. ويدور المشروع الرابع حول تكوين نموذج مجسّم يتيح لمستخدميه إمكانية ''التجول الافتراضي'' في مسرح الجريمة ويبين بالضبط المواقع التي عُثر فيها على مختلف البقايا.

٢٢ - ويشتمل النموذج المجسم على عدة مواضيع منها تحديد مسار المقذوفات والمواقع النهائية للأدلة المادية والبيولوجية؛ ورسم تسلسل وقوع الأحداث؛ ووضع تجسيم مصور لشاحنة الميتسوبيتشي ولموكب السيارات عند وصولها إلى مسرح الجريمة؛ والدمار الذي

أحدثه الانفجار؛ والمعلومات المستمدة من الشهود؛ وتسجيلات الفيديو المأخوذة من كاميرا المراقبة بالدائرة التلفزيونية المغلقة (CCTV) الخاصة بفرع لمصرف إتش إس بي سي (HSBC) قريب من مسرح الجريمة؛ وبيانات مستمدة من تفجيرات اختبارية.

الأصل الجغرافي لمنفذ عملية التفجير

٢٣ - المشروع الرامي إلى محاولة تحديد الأصل الجغرافي لمنفذ عملية التفجير يجري من خلال نهجين اثنين. ويستعان في النهج الأول بفريق من الخبراء يقوم بعملية تحليل إحصائي لتواتر السلالات الجينية البديلة بناء على مواصفات الحمض الخُلوي النووي للأشلاء البشرية التي أخذت من مسرح الجريمة البالغ عددها ٣٣. وهذه الأشلاء هي للرجل الذي يرجح أنه فجر الجهاز المتفجر، وتجري مقارنتها بتواتر السلالات البديلة للمواصفات الجينية التي أتاحتها عدة بلدان. ومن شأن هذا العمل أن يسفر عن تقييم يقوم على أساس الاحتمالات للمنشأ المحتمل لمنفذ عملية التفجير المزعوم.

٢٤ - ويركز النهج الثاني على دراسة بيانات النظائر. وكان تقرير اللجنة السابق قد أفاد أن نتائج المرحلة الأولى من التحليل أظهرت أن هذا الشخص لم يقض شبابه في لبنان، ورجحت وجوده فيه خلال الشهرين أو الثلاثة أشهر السابقة لوفاته. ويمكن أيضا للجنة أن تضيف الآن أن الرجل كان معرضا لقدر كبير من التلوث بالرصاص في بيئة حضرية إلى أن بلغ ١٢ سنة تقريبا، وأن مستوى تعرضه لهذا التلوث كان منخفضا خلال السنوات العشر الأخيرة من حياته، مما يشير احتمالا إلى أنه عاش في بيئة ريفية أكثر خلال تلك الفترة.

٢٥ - وسعيا إلى المضي قدما في مسار التحقيق هذا، جمعت اللجنة ١١٢ عينة في المجموع من ٢٨ موقعا في الجمهورية العربية السورية ولبنان. وستقوم على مدى الأسابيع المقبلة بجمع عينات في ثلاثة بلدان أخرى في المنطقة، ويجري تحديد بلدان أخرى للقيام بمجموعة أخرى من مهام أخذ العينات.

٢٦ - وكما ورد في التقرير السابق، تضع اللجنة في اعتبارها ضرورة توخي الحرص في تأويل النتائج وفهم القيود بوضوح. وستتعامل اللجنة مع النتائج المحصلة مستقبلا باعتبارها معلومات عدلية ستستعمل أساسا لأغراض اقتفاء خيوط التحقيق.

التحقيقات الجارية بشأن مسرح الجريمة

٢٧ - أتاحت النتائج الأولية لفحص الأغراض الشخصية لأحد الضحايا عثر عليها في مسرح الجريمة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ الإجابة على أسئلة معلقة، لكن سيجرى المزيد من أعمال التحقيق من أجل الفصل في هذه المسألة في المستقبل القريب.

٢٨ - ولا يزال التحقيق جاريا بشأن ضحية قتلت في مسرح الجريمة وعثر عليها في موقع كان من المفترض أن تكون آمنة فيه من عصف الانفجار. وتجري حاليا ترجمة معلومات وثائقية تتعلق بهذه المسألة، وسيتم تحليلها قبل اتخاذ قرار حول علاقة هذا الشخص بالتحقيق.

٢٩ - ولا تزال مسألة التلاعب المزعوم بمسرح الجريمة وعرقلة التحقيق نتيجة إزالة بقايا مصنوعات قيد التحقيق. وتجري اللجنة عمليات تحليل وستتخذ إجراءات تحقيق أخرى من أجل إيضاح ما إذا كانت هناك نية متعمدة في هذا الصدد.

٣٠ - وأجري عدد من المقابلات خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل توضيح مسائل تتعلق بمسرح الجريمة قبل الانفجار، وبخيوط جديدة أفرزها تحليل أقوال الشهود وحركة الاتصالات، وبالحصول على مصنوعات قد تشكل أدلة ممكنة. ويجري التخطيط لإجراء ما لا يقل عن ١٥ مقابلة أخرى لشهود مسرح الجريمة خلال فترة التقرير المقبل دعما لهذا الأهداف.

٣١ - وتتواصل التحقيقات بشأن حيازة شاحنة الميتسوبيشي ومكان خزنها، وتجهيزها بالمتفجرات. وقد تلقت اللجنة مجموعة من المعلومات الجديدة المتعلقة بهذا الموضوع، وتعطى الأولوية حاليا لترجمة وتحليل ما يزيد على ٥٠٠ صفحة من البيانات. وتعمل اللجنة على تقصي خيوط برزت مؤخرا بشأن الشاحنة، وذلك بالتحقيق في التسلسل الزمني الذي مرت به الشاحنة انطلاقا من آخر لحظة عرف فيها وجودها بلبنان، والعمل في تسلسل زمني معاكس انطلاقا من تلك اللحظة.

٣٢ - وتواصل اللجنة العمل على تحديد الطريق الذي سلكته شاحنة الميتشوبيشي منذ أن استقدمت إلى المنطقة قبل الاعتداء، ثم توجهها إلى منطقة فندق سان جورج، إلى أن وصلت إلى طريقها النهائي في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

٣٣ - وتمكنت اللجنة إلى حد كبير من استجلاء الادعاء الذي أفاد أن سيارة حمراء كانت متوقفة خارج فندق سان جورج فيما يبدو من أجل حجز مكان لشاحنة الميتسوبيشي قبل وصولها إلى مسرح الجريمة. وأشير إلى أن السيارة غادرت المكان حتى تتمكن الشاحنة من التوقف مكانها. ولقد ثبت من المقابلات التي أجريت مع الشهود ودراسة صور أخذت للمكان فورا بعد الانفجار أن مكان وقوف السيارة الحمراء كان خلف مكان الحفرة التي نجمت عن الانفجار بحوالي ١٥ مترا. ويستنتج في هذه المرحلة، رهنا بورود معلومات أخرى، أنه ليس هناك علاقة مباشرة بين السيارة ووصول شاحنة الميتسوبيشي.

٢ – الأشخاص الضالعون في ارتكاب الجريمة

الاتصالات

٣٤ – تواصل اللجنة تحليل حركة الاتصالات من أجل دعم مسائل مختلفة ناشئة عن التحقيقات وإثبات صحتها. واضُطلع بأعمال كثيرة من أجل دعم المقابلات المجراة، حتى تتسنى مناقشة كل اتصال على حدة مع الأشخاص الآخرين الذي يشكلون أهمية بالنسبة إلى القضية مع الشهود. وتجري صياغة جميع أنماط حركة الاتصالات، بما في ذلك تواتر الاتصالات الهاتفية وتوقيتها، والصلات والارتباطات بالآخرين بشكل واضح، بما يسلط الأضواء على خيوط التحقيق.

٣٥ – وفيما يتعلق ببطاقات اشتراك الهواتف الخلوية الست (بطاقات تحديد هوية المشترك SIM) المدعى استعمالها من قبل الفريق الذي نفذ العملية يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، جمعت اللجنة مزيدا من المعلومات ذات الأهمية المتعلقة بالعمليات السابقة ذات الصلة، بما في ذلك نشاط المراقبة والاستطلاع المحتمل، أو التمارين التجريبية المحتملة، أو محاولات اغتيال رفيق الحريري السابقة، وغير ذلك من الأعمال التي قام بها الفريق. وبرزت مجالات اهتمام جديدة من عملية التحليل هذه وتجري حاليا دراستها.

٣٦ – وباشرت اللجنة أيضا مشروعا تحقيقيا يرمي إلى دراسة دور الأشخاص الذين استعملوا بطاقات الهاتف الست (SIM) والأنشطة التي يمكن استنباطها من هذا الاستعمال. وتجري هذه العملية بدعم من مشاريع اللجنة القائمة في مجال تحليل حركة الاتصالات المتعلقة بالبطاقات. وتتوخى هذه العملية أربعة أهداف: أولها، إعادة تأكيد صحة فرضية مفادها أن البطاقات يمكن فعلا أن تكون قد استعملت من قبل فريق التفجير من أجل تنفيذ مهمته، وثانيها، إثبات ما إذا كان من الضروري استعمال أشكال أخرى من الاتصالات بين أعضاء الفريق، وربما مع أشخاص آخرين أيضا، من أجل تنفيذ الاعتداء؛ وثالثها، تمكين اللجنة من فهم أفضل لكيفية تنفيذ الجريمة في ١٤ شباط/فبراير؛ وأخيرا، تمكينها من زيادة فهم طبيعة الأنشطة الأخرى التي قام بها فريق التفجير، ومن تحديد المواقع التي توجَّه إليها وأسباب ذلك، وذلك خلال الأيام السابقة للاعتداء.

٣٧ – ويتيح هذا التحليل المعمق للجنة فهما أفضل لطبيعة فريق التفجير ودوره في الجريمة وأنشطته الأخرى. وذلك ما يتيح بدوره خيوط تحقيق أخرى من حيث العاملَين الجغرافي والزمني، ويشير إلى أنشطة أشخاص من غير أفراد فريق التفجير المباشر الذين استعملوا بطاقات الهاتف الست (SIM)، على حد اعتقاد اللجنة.

٣٨ - وأفرزت هذه الدراسة المفصلة لاستعمال بطاقات الهاتف الست (SIM) عددا من العناصر الهامة بالنسبة إلى التحقيق الجاري. وتشمل هذه العناصر على سبيل المثال لا الحصر: إمكانية تحديد دور كل مشارك في العملية في الإعداد للاعتداء والتخطيط له وإجراء أنشطة المراقبة والتنفيذ الفعلي للاعتداء؛ واستباق فريق التفجير لأنشطة وتحركات الحريري؛ ومحاولات اغتيال الحريري السابقة الممكنة.

٣٩ - وتتمثل إحدى فرضيات العمل في أن فريق التفجير كان يتعين عليه التأكد من أن الحريري قد مات فعلا بعد الانفجار من أجل تسليم شريط الفيديو الذي تُعلَن فيه المسؤولية عن التفجير وإحداث الأثر المرجو لدى الجمهور المستهدف به. ومن الجائز أن الفريق والجهة الراعية للجريمة ما كان لهما أن يبلغا إعلانا عن المسؤولية إلى وسائط الإعلام العالمية لو أن الحريري نجا من الاعتداء. لذا، تقوم اللجنة باستكشاف فرضية مفادها أن أحد أعضاء الفريق أو شريك فيه أسندت إليه مهمة تأكيد وفاة الشخص الرئيسي المُستهدف في أقرب وقت ممكن، وقد يكون اتصل بشخص ما كان في انتظار ورود الخبر. وبناء على المعلومات المتاحة، تقدر المدة التي نفذت في غضونها هذه المهمة بحوالي ٤٥ دقيقة بعد الانفجار.

٤٠ - وقاد ذلك بدوره إلى سلسلة الأحداث المتعلقة بالإعلان المسجل عن المسؤولية وما تلاه من اتصالات هاتفية مع وسائل الإعلام. وتفحص اللجنة فرضية تولي عضو أو أكثر من أعضاء فريق التفجير مسؤولية تسليم الشريط وإجراء الاتصالات الهاتفية اللاحقة مع وسائط الإعلام. ويجري استكشاف هذه الفرضية بصيغ أخرى متباينة من أجل تحديد عدد المنفذين الذين يحتمل ضلوعهم في الاعتداء يوم تنفيذه.

أحمد أبو عدس

٤١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تسنى للجنة من خلال التحقيق صياغة فهمها لكيفية وقوع الاختيار على أحمد أبو عدس وانتقائه لكي يقوم بإعلان المسؤولية بواسطة شريط الفيديو، والجهة التي أشركته في هذا العمل، والمكان والزمان الذي تم فيه. وتتمثل فرضية عمل في أنه اختير اعتبارا لشخصيته ولخصائص محددة أخرى. ومن الجائز أن تكون ارتباطاته وعلاقاته بشخص أو أكثر التقى بهم في مكان العبادة الذي كان يتردد عليه قد جعلته يغادر منزله في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لأسباب لا تزال مجهولة.

٤٢ - وتعلم اللجنة أن أحمد أبو عدس كان يعرف أشخاصا مرتبطين بجماعات متطرفة، على الأقل لأنهم كانوا يترددون على نفس مكان العبادة الذي كان يتردد عليه بانتظام والذي كان يؤم فيه المصلين من حين لآخر. واضطلعت اللجنة أيضا بعمليات تحليل

مكثفـة لتسجيلات حركة الاتصالات المرتبطة بأحمد أبو عدس، بما في ذلك تحليل الاتصالات الـتي استعمل فيها هـاتف مترله وهـاتف مكـان عملـه، ولخطـوط الهـاتف الخاصـة بـشركائه المزعومين.

٤٣ - وتتمثـل فرضـية عمـل أخرى في أن أحمـد أبـو عـدس إمـا أجبر علـى تـصوير شـريط الفيـديو الـذي يعلـن فيـه مـسؤوليته أو غـرر بـه للقيـام بـذلك. وقـدم الإعـلان الـذي تـلاه في الشريط باسم إحدى الجماعات، و لم يذكر أحمد أبو عدس أنه سيتولى بنفسه تنفيذ الهجوم. وبالنسبة لإنتاج الشريط، يجدر بالملاحظة أن أقربـاءه والأشـخاص الـذين كـانوا يعرفونـه قبـل اختفائـه صـرحوا بـأن مظهـره علـى شـريط الفيـديو كـان مختلفـا بـدنيا عـن مظهـره فيمـا قبـل ١٦ كـانون الثـاني/ينـاير ٢٠٠٥. وبـدا للبعض أنحـف بكـثير مـن ذي قبـل؛ وأصـبحت لحيتـه أكثف بشكل ملحوظ، مما يشير إلى إمكانية تصوير الشريط تقريبا في نهاية الفترة الـتي تقـرب من أربعة أسابيع والفاصـلة بـين اختفائـه ويـوم ١٤ شـباط/فبرايـر ٢٠٠٥. وكـان لباسـه مختلفـا أيضا عن لباسه المعتاد، إذ كان مغطى الـرأس وبملابـس لم يـسبق لأصـدقائه المقـربين ولأسـرتـه أن رأوه يلبسها.

٤٤ - وممـا يكتـسي أهميـة علـى صـعيد التحقيـق أن شـريط الفيـديو ليـوم ١٤ شـباط/فبرايـر ٢٠٠٥ أُرفـق برسـالة جـاء فيهـا أن منفـذ عمليـة التفجير هـو فعـلا أحمـد أبـو عـدس. وتعتقـد اللجنة بناء على استنتاجاتها الجنائية أنـه مـن المستبعد جـدا أن يكـون ذلـك صـحيحا. وتتمثـل فرضية عمل في أن شريط الفيديو والرسالة المرفقة به ربما كان القصد منهما التـضليل. وتتمثـل فرضية عمل أخرى في أنه من الوارد أن تكون جماعة متطرفة قـد شـاركت جزئيـا في ارتكـاب الجريمة كما ورد ذلك في الـشريط والرسـالة، غـير أن تلـك الجماعـة كانـت في الواقـع تـستغلها جهات أخرى لهدف آخر ليست له علاقة بما كان للجماعة من تطلعات.

٤٥ - ولـذلك، تواصـل اللجنـة التحقيـق في مختلـف الاحتمـالات فيمـا يتعلـق بالجماعـة الـتي نفذت الجريمة. وتلقت اللجنـة معلومـات تتـصل بأشـخاص كـانوا ينـشطون في لبنـان وخارجـه مـن المحتمـل أنهـم شـاركوا في إنتـاج شـريط أحمـد أبـو عـدس، وكـذلك في الاعتـداء علـى رفيق الحريري على صعيد أكثر من سياق واحـد. واضـطلعت اللجنـة بـصدد هـذه المعلومـات، بعدد من المهام خارج لبنان، وأجرت ٢٣ مقابلة حتى الآن، وأجرت أبحاثا على بيانات بحجـم مـائتي غيغابايـت اسـتمدتها مـن العديـد مـن الحواسـيب، ووحـدات تخـزين البيانـات النقالـة، والأقـراص الحاسـوبية المدمجـة، والهواتـف النقالـة، وبطاقـات الهواتـف (SIM)، وقامـت بتحليـل حجم كبير من حركة الاتصالات.

٤٦ - وتتمثل فرضية عمل في احتمال تضافر جهود عدد قليل من الأفراد ينتمون إلى جماعة أكبر من أجل تصوير شريط إعلان المسؤولية، وحيازة شاحنة الميتسوبيشي، والعمل على تجهيزها بالمتفجرات. ومن المحتمل أيضا أنهم شاركوا في اختيار شخص أسندت إليه مهمة تفجير القنبلة، وساعدوا أيضا في إيصاله والقنبلة إلى مسرح الجريمة.

٤٧ - ويوجد لدى اللجنة عدد من خيوط التحقيق التي ستتبعها، وأمامها المزيد من المقابلات ومن عمليات تحليل حركة الاتصالات ومن مهام جمع الأدلة الجنائية التي يتعين عليها إجراؤها. وهي أيضا في انتظار إنجاز عملية التحليل الجنائي النهائي لمصنوعات متنوعة يمكن أن يكون لها ارتباط بهذه الفرضية الجائزة، بما في ذلك كاميرات فيديو وما يتصل بها من معدات، وشرائط كاسيت، ومعدات حاسوبية، وغير ذلك من الأصناف. وقد أخضعت هذه المصنوعات للبحث عن الحمض النووي/البصمات وللتحليل الرقمي الجنائي خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وأُخذت حتى الآن ١١٨ عينة وسيجري تحليلها من أجل تحديد مواصفات الحبيبات الخيطية في الحمض النووي (ميتوكوندري)، كما أخذت ١٢٧ بصمة أصابع.

الأشخاص الذين كان لهم سابق علم بالهجوم

٤٨ - تعتقد اللجنة أنه بغض النظر عن الأشخاص الضالعين بشكل مباشر في الجريمة والأشخاص الذين قرروا أن الجريمة ينبغي أن تنفذ، ربما كان لبعض الأشخاص الآخرين سابق علم بالاعتداء. وربما لم تتح لبعض من هؤلاء الأشخاص سوى معلومات جزئية، على سبيل المثال، العلم بوجود قنبلة دون العلم بالجهة التي تستهدفها، أو العلم بمخطط اغتيال الحريري دون معرفة التوقيت المحدد لذلك. وتقوم اللجنة أيضا باستكشاف فرضيات مفادها أن بعض الأفراد كانوا على علم بالجهة المستهدفة بالاعتداء وتوقيته معا وأحيطوا علما بذلك لأغراض محددة.

٤٩ - واللجنة في صدد صياغة فرضية مفادها أن المرحلة النهائية لعملية التخطيط لاغتيال الحريري تحددت معالمها في أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٥، وهي المرحلة التي كانت فيها جميع العناصر اللازمة للعملية قد استكملت. ويشمل ذلك وجود الشاحنة مجهزة بالمتفجرات ومهيأة للاستعمال؛ وتهيئة الشخص المنفذ لعملية التفجير وإصدار التعليمات له ووقوفه على أهبة الانطلاق؛ وتوفر المعلومات اللازمة الدنيا والانتهاء من أعمال المراقبة والاستطلاع حتى يتسنى الاضطلاع بالعملية؛ وضمان عدم كشف أمر فريق عملية التفجير، وقدرته على تنفيذ العملية؛ والانتهاء من إنجاز رسالة أحمد أبو عدس المصوَّرة بالفيديو وجاهزية تسليمها لدى

نجاح العملية؛ والأهم من كل ذلك، وجود نية المضي قدما في تنفيذ العملية التي كانت لا تزال تتملك عقول الأشخاص الذين أمروا بتنفيذ الجريمة.

٥٠ - وتتمثل فرضية عمل في أن فريق التفجير كان يعمل في انتظار ''اللحظة'' الملائمة لتنفيذ الاعتداء على الحريري، وليس في إطار يوم محدد، اعتبارا لطبيعة الجهة المستهدفة والوقت الذي من المفترض أن تتطلبه عملية الإعداد العام للاعتداء. ومن المرجح جدا أن مدة الإعداد للعملية كانت تقاس بالأسابيع وليس بالأيام.

٥١ - وخلال هذه الفترة، طرأ على أنشطة عدد من الأشخاص الذين يمكن أن تكون لهم صلة بالعملية تغيير ملحوظ، مع مباشرة فريق التفجير للمرحلة التي أضحت مرحلة إنجاز الأنشطة النهائية لما قبل الاعتداء. وتعمل اللجنة على التحقيق في هذه المسائل، ويتبين لها أن أنماط سلوك بعض الأشخاص المعينين والتعليقات التي أبدوها خلال الفترة السابقة للاغتيال قد تكون ذات دلالة.

٣ - الدافع وراء اغتيال الحريري

المسار الزمني لأنشطة رفيق الحريري

٥٢ - كما ورد في تقارير سابقة مقدمة إلى المجلس، جمعت اللجنة كمية كبيرة من الأدلة والمعلومات ذات الصلة برفيق الحريري خلال الأشهر الخمسة عشر الأخيرة من حياته. والصورة التي تكونت معقدة ومتعددة المستويات وتعطي فكرة جزئية عن خلفية قرار اغتياله والدافع الكامن وراءه. وهذا الجانب من جوانب التحقيق الذي تقوم به اللجنة مستمر ومن المستبعد أن يُنجَز في الفترة التي سيغطيها التقرير المقبل نظرا لضخامة العمل المطلوب.

٥٣ - أثّرت المسائل التالية مباشرة في البيئة التي كان يعيش فيها الحريري في هذه الفترة: اعتماد قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والآثار السياسية المترتبة على تنفيذه؛ وتمديد فترة رئاسة الرئيس اللبناني إميل لحود؛ والعلاقات الشخصية والسياسية التي كانت قائمة بين الحريري وسائر الأحزاب والزعماء السياسيين في لبنان والجمهورية العربية السورية وبلدان أخرى؛ والاستعدادات والمناورات قبل الانتخابات النيابية التي كان مقررا إجراؤها في أيار/مايو ٢٠٠٥، فضلا عن شؤون أخرى تتعلق بالأعمال التي كان مشاركا فيها. تضافرت هذه العوامل كافةً وتعامَل الحريري معها بشكل استباقي أحيانا، وكرد فعل على الأحداث المحيطة به أحيانا أخرى. وترجّح اللجنة أن هذه العوامل، مجتمعة، يمكن أن تكون قد خلقت الأجواء التي برز فيها الدافع والنية لقتله.

٥٤ - وبينما اعتمدت اللجنة من قبل مجال تركيز واسعا في التحقيق في الدافع المحتمل لقتله، تقلص هذا المجال كثيرا في الفترة التي يغطيها هذا التقرير ليقتصر على مجموعة التحريات المرتبطة بأنشطة الحريري السياسية. واللجنة بصدد رسم صورة مفصلة عن الواقع الفعلي الذي يتجاوز إلى حد كبير فهمها السابق للأحداث.

٥٥ - انطلاقا من هذا الفهم للمواضيع السائدة، اتضح بجلاء من منظور أمني أن الحريري كان يُعتَبر في موقع ضعف. غير أن هناك مؤشرات تفيد بأنه تلقى ضمانات بأنه لن يُستهدف باعتداء، وبأنه حتى أيامه القليلة الأخيرة، ظل واثقا، على الأقل للاستهلاك الخارجي، من أنه لن يتعرض لأي اعتداء.

٥٦ - وتواصل اللجنة العمل على الفرضية القائلة بأنّ بيئة التهديد التي كانت تحيط بالحريري كانت على درجة من الجدية تكفي لاتخاذ تدابير سعيا لتحسين الحالة الأساسية القائمة في المؤسسة السياسية اللبنانية وفي المجتمع الدولي على حد سواء.

٥٧ - وكان الحريري في الأشهر الأخيرة من حياته مركّزا جدا على انتخابات عام ٢٠٠٥ المقبلة. وتعلق اللجنة، في عملها في هذا المجال، أهمية كبرى على طبيعة نواياه في ما يتعلق بالانتخابات المزمعة وتصور نجاحه المحتمل، فضلا عن علاقاته السياسية والشخصية مع سائر الأحزاب والزعماء، خصوصا بالنظر إلى المنافسات التي كانت قائمة في حينه بين بعض الشخصيات السياسية.

٥٨ - وتكشفت في تلك الفترة المفاوضات التي كانت جارية بين الحريري وأشخاص آخرين من ضمنهم مرشحون ممكنون، وانصبّ اهتمام شديد على مشروع قانون الانتخابات، بما في ذلك رسم حدود الدوائر الانتخابية في لبنان، ولا سيما في بيروت. وكان الحريري أيضا طيلة تلك الفترة يقوم بتعديل موقفه السياسي، وكان قد أعلن هذا الموقف على الملأ يوم قتله.

٥٩ - ومن الجدير بالذكر أن الحريري قُتل في اليوم الذي كان من المقرر فيه أن يناقش البرلمان قانون الانتخابات المقرر تطبيقه في الانتخابات المقبلة. ومن الفرضيات الأخرى التي تأخذ بها اللجنة في عملها الفرضية القائلة بأنّ مَن قرروا اغتيال الحريري رأوا من المفيد قتله قبل أن يبدأ رسميا حملته الانتخابية، خصوصا بسبب التصور السائد في وسائط الإعلام في ذلك الحين بأن فوزه كان مرجحا.

٦٠ - وأثبتت اللجنة أنّ الحريري كان يعمل على مستويات سياسية ومهنية مختلفة انعكست في طبيعة ومدى المعلومات ووجهات النظر والمواقف التي كان يناقشها مع من كان

يتحاور معهم. ويتبين ذلك بوضوح من المعلومات التي جمعتها اللجنة من بعض أصدقائه ومعارفه ومحاوريه السياسيين وخصومه الظاهرين.

٦١ - من الأهمية بمكان، بالتالي، أن تظل اللجنة على اتصال بالمحاورين السياسيين والدبلوماسيين الذين كان الحريري يتعامل معهم، والأفراد المنخرطين في الأنشطة السياسية والدبلوماسية ذات الصلة، على جميع المستويات. وتتطلع اللجنة إلى مواصلة التعاون مع هؤلاء الأشخاص بمن فيهم، عند الاقتضاء، المسؤولون الحكوميون، من أجل ضمان اكتمال تحقيقاها.

٦٢ - وتأخذ اللجنة في عملها بفرضية مفادها أنّ الحريري وآخرين في الساحة السياسية الوطنية والدولية كانوا، في الفترة التي سبقت مقتله مباشرة، يتخذون خطوات لنزع فتيل التوتر الذي كان قائما بينه وبين آخرين في الميدان السياسي. ويبدو أنّ هذه المبادرات تضمنت إجراء حوار سياسي بين شخصيات سورية ولبنانية وبين الحريري. وكانت قنوات سورية ولبنانية أخرى قد أدارت هذا الحوار في وقت سابق، الأمر الذي رسّخ على ما يبدو تصورات خاطئة وجعل البيئة السياسية التي كانت متوترة بالفعل تزداد سوءا.

٦٣ - وثمة فرضية عمل مفادها أنّ القرار الأولي بقتل الحريري اتُخذ قبل بدء محاولات التقارب الأخيرة وعلى الأرجح قبل أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ويؤدي ذلك إلى احتمال نشوء وضع، في الأسابيع الأخيرة قبل قتله، مشتمل على مسارين متزامنين وغير مترابطين بالضرورة. فعلى أحد المسارين، كان الحريري منخرطا في مبادرات تقارب، وعلى المسار الآخر، كانت الاستعدادات جارية لاغتياله.

مجالات تحقيق أخرى ذات أهمية

٦٤ - تواصل اللجنة على نطاق أوسع البحث عن معلومات توسّع وتعمّق معرفتها بالبيئة السياسية والأمنية في لبنان في الفترة التي سبقت اغتيال الحريري وتلته. وقد تلقت لهذه الغاية معلومات وثائقية هامة من بعض الوكالات اللبنانية وتواصل البحث عن المزيد، مستندة إلى مقتضيات تركز حصرا على مسائل محددة. وهي ستواصل طلب الوثائق ذات الصلة، وتتوقع توسيع نطاق هذا المفهوم ليشتمل على وكالات وأشكال بيانات أخرى حسب الاقتضاء.

٦٥ - وعلى المنوال نفسه، أجرت اللجنة في هذا السياق ثلاث مقابلات مع مسؤولين سوريين متعلقة بمكان وجود أجزاء من المحفوظات التي جُلبت من لبنان عند الانسحاب السوري منه عام ٢٠٠٥. وعلى أثر هذه المقابلات، أرسلت إلى موقعين في الجمهورية العربية السورية بعثتان لاستغلال وثائق تلك المحفوظات للحصول على الوثائق التاريخية التي أعدت

في فترة زمنية محددة وكانت لها صلة بهدف معرفة السياق الأشمل الذي كان سائدا في حينه. وقد اضطلعت البعثتان بمهامهما بالتعاون مع السلطات السورية وتوصلتا إلى نتائج مفيدة عن طريق اختيار معلومات وثائقية وتوفيرها. ومن المتوقع تقديم طلبات مساعدة إضافية بهذا الشأن خلال الفترة التي سيغطيها التقرير المقبل.

٦٦ - وتواصل اللجنة إيضاح مسائل محيطة بأشخاص زُعم أنهم شاركوا في معاملات مالية مع رفيق الحريري، وخصوصا خلال الفترة التي سبقت ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ مباشرة. ومسار التحقيق هذا معقد، وتضمن اللجنة أنه سيُتبع بقدر ارتباطه فقط بأهداف التحقيق.

باء - المساعدة التقنية المقدمة في قضايا أخرى

١ - القضايا الأربع عشرة الأخرى

٦٧ - واصلت اللجنة التركيز على تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات اللبنانية خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير عن طريق الاضطلاع بعملها الهادف إلى ربط عدد من مشاريع التحقيق في ما بينها. وسيستمر العمل على هذه المشاريع بالطريقة نفسها خلال الفترة القادمة. ويجري أيضا خبراء خارجيون تحليلا زلزاليا في سياق الأربع عشرة قضية وتتوقع اللجنة أنها ستتسلم النتائج قبل نهاية الفترة التي سيغطيها التقرير المقبل.

ستة اعتداءات محددة الأهداف

٦٨ - أجرت اللجنة سبع عشرة مقابلة متصلة بالاعتداءات الستة المحددة الأهداف في الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وشارفت بعملها هذا على اختتام مقابلاتها مع الضحايا الناجين من الاعتداءات الستة، وكذلك مع أسر الضحايا وشركائهم المقربين. وكان الغرض الأساسي من هذه المقابلات معرفة تحركات الضحايا في أيامهم الأخيرة؛ والكشف عن الدافع المحتمل وراء الاعتداءات؛ وفهم الترتيبات الأمنية للضحايا إن وُجدت؛ وتبيّن ما إذا كانوا خاضعين للمراقبة؛ وتحديد أيّ تهديدات أو ضمانات تلقوها. وقد برزت من هذه المقابلات خيوط عديدة ستُتبع في الأسابيع والأشهر القادمة.

٦٩ - وأكملت اللجنة أيضا عددا من تقارير التحليل الداخلية المتعلقة بملفات قضايا الاعتداءات الستة الموجودة لدى السلطات اللبنانية، وقدّمت اثني عشر طلب مساعدة متصلا بها. وأجرت أيضا تحليلا لحركة الاتصالات دعما لمقابلات أخرى متعلقة بعدد من القضايا، وتواصل فحص روابط الاتصالات الممكنة في طرائق تنفيذ الاعتداءات والقواسم المشتركة الممكنة بين القضايا. وسيستمر هذا العمل خلال الفترة التي سيغطيها التقرير المقبل، وستقوم اللجنة أيضا بتحليل المستندات التي عُثر عليها في كل مسرح جريمة، بما في ذلك البقايا

الممكنة لأجهزة التفجير المرتجلة وسائر المواد المرتبطة بها، حسب الاقتضاء. ومع إجراء هذا التحليل، ستقيَّم طرائق العمل التي استخدمها زارعو القنابل لتعزيز فهم اللجنة للقواسم المشتركة بين الاعتداءات.

٧٠ - واللجنة بصدد تحديد أولويات وترجمة عدد من التقارير الجنائية والمتعلقة بمسرح الجريمة التي قدمتها السلطات اللبنانية، والتي سترسل إلى فريق خارجي من الخبراء الجنائيين لإخضاعها لمزيد من التحليل. وستتدارس أيضا جميع الوثائق والمواد الجنائية الباقية ذات الصلة الموجودة بحوزة السلطات اللبنانية، وتضع جردا بالمستندات والوثائق وتُخضِع المعلومات والمستندات إلى فحوص جنائية إضافية.

٧١ - وطلبت اللجنة من السلطات اللبنانية أيضا تسهيل فحص مركبات الضحايا وسائر السيارات المحتوية على أجهزة التفجير المرتجلة التي استخدمت في الاعتداءات. وأجرت فحصا أوليا للمركبات المتيسرة. وقد فحص هذه السيارات فريق زائر من الخبراء الجنائيين للكشف عن الخيوط التي تبين كيفية تنفيذ هذه الاعتداءات، وربما لإقامة روابط أفقية وعمودية بينها وبين اعتداءات أخرى. وأخذ الخبراء عددا من المستندات والمخلفات الإضافية لإخضاعها لمزيد من فحوص الأدلة الجنائية.

٧٢ - واستلمت اللجنة أيضا مؤخرا مشروع تقرير من فريق زائر من الخبراء الجنائيين قاموا بفحص مسرح الجريمة حيث قتل جبران تويني. وبالإضافة إلى ٣٢ مستندا حصلت عليها السلطات اللبنانية من قبل، جمع هؤلاء الخبراء ١٩٠ دليلا إضافيا وقاموا بفحصها.

٧٣ - وأكد الخبراء أنّ كمية من المواد الشديدة الانفجار استخدمت في الاعتداء على تويني وأنّ جهاز التفجير المرتجل كان في هذه الحالة داخل سيارة ''رينو رابيد''. وقد فُجرت القنبلة عندما مرّ تويني في سيارته ''رانج روفر'' بالقرب منها. وتعتقد اللجنة أنّ جهاز التفجير المرتجل قد فُجِّر على الأرجح بجهاز للتحكم عن بعد. واستخدام جهاز موقوت للتفجير مستبعد لأن ساعة مرور سيارة تويني بالقرب من مكان جهاز التفجير المرتجل لم تكن معروفة مسبقا بالتحديد. كما أنّ من المستبعد جدا أن يكون انتحاريّ قد فجر جهاز التفجير المرتجل بسبب عدم العثور على أشلاء بشرية في موقع الجريمة عائدة لأشخاص غير الضحايا الثلاث الذين قتلوا في الاعتداء.

٧٤ - واستنتج الخبراء أيضا أنّ الاعتداء على تويني وقع في مكان مؤاتٍ لارتكاب اعتداء بقنبلة. فقد وقع على طريق ضيقة في حرف جبل يمكن رؤيتها بوضوح من المنطقة المحيطة بمسرح الجريمة والمواجهة لها. وكان المكان المختار للتفجير يتيح رؤية السيارة التي وضع فيها جهاز التفجير المرتجل بوضوح وبدون عوائق، مما جعله موقعا مؤاتيا لتفجير الجهاز عن بعد.

٧٥ - في ما يتعلق بقضية المرّ، اتخذت اللجنة ترتيبات لكي يقوم رسام تشكيلي تابع لهيئة إنفاذ قانون دولية برسم صورة لشخصين كانا يتصرفان بصورة مثيرة للشبهة، شوهد أحدهما في الليلة السابقة للجريمة وفرّ الآخر من مسرح الاعتداء عند ارتكابه. ولا تعتقد اللجنة في هذه المرحلة أن الرسوم التشكيلية تثبت أنّ الرجل هو نفسه في الحالتين.

ثمانية اعتداءات بالقنابل

٧٦ - تواصل اللجنة تنفيذ خطة تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات اللبنانية في الاعتداءات الثمانية بالقنابل التي ارتكبت دون استهداف أشخاص محددين على ما يبدو، وذلك باستعراض وتحليل الملفات الواردة من المدعي العام وقضاة التحقيق.

٧٧ - وقد أرسلت اللجنة سبعة طلبات مساعدة إلى السلطات اللبنانية طالبة فيها، في جملة أمور، إفادات إضافية لشهود وأظناء، وأشرطة الدائرة التلفزيونية المغلقة ذات الصلة بالقضايا، والاتصالات التي جرى التنصت عليها إذا توفرت، ومعلومات متعلقة بمركبات ذات أهمية للموضوع.

٧٨ - والهدف الأساسي لهذا الطلب هو إجراء تحليلات لكل قضية على حدة من القضايا الثماني وتقديم بعض المقترحات لمواصلة خطوات التحقيق التي يمكن للسلطات اللبنانية اتخاذها. والهدف المقبل، عبر هذا الإجراء، هو مواصلة القيام بتحليل أفقي لتحديد هوية مرتكب الاعتداء والدافع، والنية، وطريقة ارتكابه.

٧٩ - ودعما لهذه الأهداف، وكما هو الشأن بالنسبة للاعتداءات الستة المحددة الهدف، فإن اللجنة ستضطلع أيضا بتحليل أولي للأدلة التي عثر عليها في مسرح كل جريمة، وستدرس كل موقع بالتعاون مع خبراء مختصين لإجراء تقييم أول لطريقة العمل التي استخدمها الجناة.

٢ - قضية بيار الجميل

٨٠ - تواصل اللجنة تقديم الدعم التقني في التحقيقات إلى السلطات اللبنانية عن طريق إجراء مقابلات وتحليل أقوال الشهود، وتجميع الصور التي التقطتها أجهزة الدائرة التليفزيونية المغلقة، وتحليل الأدلة الجنائية، وتحليل الاتصالات وتمثيل أحداث مسرح الجريمة. ودعما لهذا العمل، قدمت اللجنة إلى السلطات اللبنانية ١٠ طلبات للمساعدة.

٨١ - وفي أعقاب التحقيقات التي أجرتها اللجنة في مسرح الجريمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أي ثلاثة أيام بعد الاغتيال، أحيل على الفحص الجنائي والتحليل ما مجموعه ٢٤٠

مستندا، بما فيها عينات من الحمض النووي وبصمات أصابع وهواتف خلوية وآثار تسيارية وآثار تماس.

٨٢ – وتظهر النتائج الأولية أن سيارة الضحية لم تكن مزودة بجهاز لتحديد المواقع بالنظام العالمي، الذي كان بوسعه أن يعطى معلومات مفيدة لأغراض التعقب. وقد تم التأكد على وجه التحديد من نوع وطراز مركبة واحدة على الأقل كان الجناة قد استخدموها. وتم أيضا تحليل ٢٢ عينة من الحمض النووي مأخوذة من عدة مواضع في المركبة التي كانت تُقل الجميل. وعُثر على بيانات الحمض النووي لضحيتين في مواقع عديدة، وأظهرت ثماني عينات من الحمض النووي مأخوذة من أبواب المركبة بيانات لا تتعلق بالجميل فحسب، وإنما بأكثر من شخص واحد مجهول أيضا.

٨٣ – وأجرت اللجنة تحليلا تسياريا مفصلا لما مجموعه ٤٩ خرطوشة و ٥٥ طلقة أو قطعة من طلقة عثر عليها في مسرح الجريمة. ويمكن الخلوص الآن إلى أنه تم استخدام ما لا يقل عن خمسة أسلحة مختلفة. وعلاوة على ذلك، أعدت اللجنة لوحات لصور الأسلحة وحصلت على تسجيلات لدويّ أسلحة مختلفة تم استخدامها، من أجل المساعدة في عملية إجراء المقابلات. وتطابقت أقوال الشهود مع النتائج العلمية، ومكنت اللجنة من تدقيق فهمها للأسلحة المستخدمة في الجريمة.

٨٤ – وجرى مؤخرا كشف رسومات وصفية لمن يُزعم أنهم قتلة بيار الجميل كانت اللجنة قد زودت بها السلطات اللبنانية وتم نشرها، وستمثل جزءا من قاعدة بيانات أوسع للرسومات الوصفية وسيتم تطويرها خلال الفترة التي سيغطيها التقرير المقبل.

٨٥ – واستكشفت اللجنة مزيدا من خيوط التحقيق بينها قرائن مستمدة من شريط مصور بالدائرة التلفزيونية المغلقة عثر عليه بالقرب من مسرح الجريمة. وقد أرسل هذا الشريط إلى مختبر تقني لتحسين نوعية الصور. وهذه العملية مستمرة شأنها شأن إعادة التجسيم الثلاثي الأبعاد والفحص الجنائي للمواد المتصلة بمسرح الجريمة والبنود الأخرى التي قد تكون لها صلة بالجريمة. وستستمر اللجنة، في المستقبل المنظور، في تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات اللبنانية فيما يتعلق بهذه القضية.

٣ – تفجيرا عين علق

٨٦ – اتخذت اللجنة سلسلة من خطوات التحقيق والتحليل الجنائي لدعم السلطات اللبنانية في التحقيقات التي تجريها في هذين التفجيرين اللذين قتل فيهما ثلاثة أشخاص وأصيب عدد من الأفراد بجروح، في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧. وتمت المساهمة بفريق من خبراء الأدلة

الجنائية لإجراء فحوص جنائية على مسرح الجريمة، بما في ذلك فحص حافلتي ميتسوبيشي وكيا اللتين فُجرتا، وهي عملية استغرق إنجازها خمسة أيام من ٢٠ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٨٧ - وجمع الفريق ١٢٧ مستندا ذا صلة، فضلا عن ٢٤٢ من محامل الكريات الفولاذية المرتبطة بالتفجيرين. وقدم الفريق تحليلا أوليا لاستنتاجاته، وسيقدم تقريرا وافيا خلال الفترة التي سيغطيها التقرير المقبل. وتشير تلك النتائج إلى وجود جهاز متفجر مرتجل واحد داخل كل من الحافلتين، وإلى أن المادة المتفجرة، التي ربما تكون مادة ثالث نتريت التولوين (تي. أن. تي)، في كلا الجهازين تزن حوالي ١,٥ كلغ. كما أشارت إلى وجود ما يناهز ٧٥٠ غراما إلى ١ كلغ من محامل الكريات الفولاذية المتساوية الأقطار. وأكدت الفحوص التسيارية أن محامل الكريات قد وضعت في طوق حول المتفجرات.

٨٨ - وقد وضع الجهازان في نفس الموضع من كل حافلة، في الجزء الخلفي، تحت مقعد على الجانب الأيسر. وفي لحظة الانفجار، كان الجهاز المتفجر المرتجل في حافلة ميتسوبيتشي على ارتفاع حوالي ٠,٧٥ مترا عن الأرض، وكان الجهاز الآخر في حافلة كيا على ارتفاع حوالي ١,١٠ مترا عن الأرض. وتم جمع عدد قليل من البقايا قد يكون منشؤها نظام إشعال الجهاز المتفجر المرتجل، وتشير التقديرات إلى احتمال أن يكون الجهازان قد فُجّرا بواسطة جهاز موقوت أو ربما بالتحكم عن بعد. وتم جمع رقع عديدة من الأكياس التي يمكن أن تكون قد استخدمت لحمل القنابل، وأحيلت إلى الفحص الجنائي.

٨٩ - وسيجرى استلام التقرير النهائي عن هذه التحقيقات في مسرح الجريمة، ونتائج الفحص الجنائي للبقايا (الحمض النووي، بصمات الأصابع والمتفجرات) خلال الفترة التي سيغطيها التقرير المقبل.

٩٠ - وما زال من غير الواضح في هذه المرحلة ما هو الدافع وراء تنفيذ هذين الاعتداءين في المكان والتاريخ والتوقيت اللذين حدثا فيه. ومن حيث طريقة العمل، فإن استخدام محامل الكريات الفولاذية قد يكون دليلا على النية المبيتة لإلحاق إصابات بأكبر عدد ممكن من الناس باستخدام كمية المتفجرات الصغيرة نسبيا. وليس من الواضح في الوقت الحاضر ما إذا كان شخص واحد أو شخصان قد قاما بزرع القنبلتين، وما إذا كان أفراد أكثر من ذلك قد تورطوا في الاعتداءين. وتعكف اللجنة حاليا على دراسة عدد من الفرضيات في هذا الشأن دعما للسلطات اللبنانية.

ثالثا – التعاون الخارجي

ألف – التفاعل مع السلطات اللبنانية

٩١ – استمرت اللجنة على مدى الفترة المشمولة بالتقرير في العمل عن كثب مع السلطات اللبنانية في إطار التحقيقات المتعلقة بقضية الحريري وفي القضايا الست عشرة الأخرى. وتجسّد هذا التفاعل الوثيق في عقد اجتماعات منتظمة بين اللجنة والمدعي العام وكبار الموظفين بمكتبه، فضلا عن الاتصال مع قضاة التحقيق المكلفين بمختلف القضايا ومع كبير الممثلين الذي عينته قوى الأمن الداخلي.

٩٢ – وتبادلت اللجنة أيضا مع السلطات اللبنانية كمية كبيرة من المعلومات، شملت وثائق وتقارير وغيرها من المواد. وعلى وجه التحديد، ما فتئت اللجنة تتبادل مع المؤسسات المعنية جوهر المعلومات ذات الصلة بالموضوع التي تحصل عليها خلال التحقيقات التي تجريها، وذلك على نحو لا يضر بمصالح مصدر تلك المعلومات. ولا يزال ذلك التبادل يشمل معلومات قد تكون مهمة بالنسبة لأفراد يوجدون رهن الاحتجاز لدى السلطات اللبنانية.

٩٣ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت اللجنة أيضا في الاعتماد على تعاون السلطات اللبنانية ومساعدتها، ولا سيما بعد ما زاد عبء القضايا عليها وقطعت التحقيقات في اغتيال الحريري والقضايا الأربع عشرة ومقتل الجميل واعتداءي عين علق أشواطا متقدمة وأصبحت تستلزم طائفة أوسع من إجراءات التحقيق.

٩٤ – وهكذا، وجهت اللجنة إلى المدعي العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما مجموعه ٥٧ طلبا رسميا للمساعدة تلتمس فيها جملة أمور منها مساعدته إياها على الحصول على وثائق ومعلومات أخرى، وتيسير إجراء المقابلات وغيرها من المهام على الأراضي اللبنانية. وقد استجابت السلطات اللبنانية استجابة كاملة وسريعة لهذه الطلبات.

باء – التعاون مع الجمهورية العربية السورية

٩٥ – عملا بالتزامات الجمهورية العربية السورية بموجب قراري مجلس الأمن ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥)، وتنفيذا للتفاهم المشترك الذي توصلت إليه الجمهورية العربية السورية مع اللجنة في عام ٢٠٠٦، ظل تعاون الجمهورية العربية السورية مع اللجنة مرضيا بوجه عام.

٩٦ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت اللجنة إلى الجمهورية العربية السورية أربعة طلبات رسمية للمساعدة من أجل الحصول على معلومات تتعلق بأفراد وجماعات ومسائل تهم اللجنة، ولطلب تيسير عقد مقابلات وإجراء مهام أخرى على الأراضي السورية.

٩٧ - وعقب إرسال طلباتها للمساعدة، اضطلعت اللجنة منذ كانون الأول/ديسمبر بعدد من أنشطة التحقيق في الجمهورية العربية السورية. ويشمل ذلك إجراء مقابلات، حيث يمكن ثانية وصف ردود الأفراد بالتفاوت في نوعيتها أحيانا؛ وعقد اجتماعات مع المسؤولين السوريين المعنيين؛ وجمع عينات من مواقع في الجمهورية العربية السورية من أجل دعم مشروع الأدلة الجنائية المعني بتحديد الأصل الجغرافي؛ وجمع الوثائق من موقعين لتخزين المحفوظات. وقامت السلطات السورية بترتيب وتيسير البعثات الثلاث الأخيرة على وجه الخصوص على نحو يتسم بالاحتراف وحسن التوقيت.

٩٨ - وتواصل الجمهورية العربية السورية توفير المساعدة للجنة استجابة لطلباتها وفق الجداول الزمنية السليمة، واللجنة ممتنة للترتيبات اللوجستية والأمنية المقدمة من السلطات السورية لأنشطة اللجنة في سورية. وستواصل اللجنة طلب التعاون الكامل من الجمهورية العربية السورية، والذي لا يزال يتسم بأهمية حاسمة من أجل إنجاز ولاية اللجنة بسرعة.

جيم - التعاون مع الدول الأخرى

٩٩ - تواصل اللجنة الاعتماد على استعداد الدول لتقديم المعلومات والخبرات وتيسير عمل اللجنة على أراضيها عند الطلب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُرسل ما مجموعه ٤٠ طلبا رسميا جديدا للمساعدة إلى ٢٣ دولة، بالإضافة إلى طلبات المساعدة الموجهة إلى السلطات السورية واللبنانية.

١٠٠ - واستفادت اللجنة بقدر كبير من استجابات الدول لطلباتها حيث كان التعاون الكامل والعاجل متيسرا. وتعرب اللجنة عن امتنانها الشديد لهذا التعاون.

١٠١ - وكما أشارت اللجنة في تقريرها الأخير إلى المجلس، كان يمكن لعدم استجابة دول معينة لطلبات اللجنة أن تكون له عواقب وخيمة على عملها، في مجالات مثل ترتيب عقد المقابلات، وتوفير المعلومات عن أماكن وجود أشخاص معينين، والمساعدة التقنية.

١٠٢ - وفي تقريرها الأخير، أشارت اللجنة إلى أن الردود على طلبات موجهة إلى عشر دول أعضاء كان قد مر موعد تقديمها. ونظرا لأهمية المساعدة المطلوبة والإطار الزمني الذي تستهدف فيه اللجنة إتمام ما تجريه من أنشطة التحقيق، فقد ركزت على متابعة جميع طلبات المساعدة التي لم يأت بعد رد بشأنها. وعقدت اللجنة سلسلة من الاجتماعات مع السفراء المعنيين من أجل مناقشة الطلبات السابقة. وأسفرت هذه الاجتماعات عن تسوية جميع المسائل المعلقة تقريبا بما يُرضي اللجنة، مع تلقي الردود واستحداث آليات لتيسير تسوية المسائل العالقة، وفقا لما يقتضيه الحال.

رابعا – الدعم التنظيمي

ألف – التوظيف

١٠٣ – خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، اتخذت اللجنة سلسلة من التدابير الإدارية من أجل تبسيط عملياقما الداخلية في أنشطة الدعم التنفيذية وتَعَهُّد مبادرة التوظيف بها من أجل شغل وظائفها التي لا تزال شاغرة. وفي هذه الفترة، عينت اللجنة ٣٥ موظفا دوليا وخمسة موظفين وطنيين بمساعدة إدارة عمليات حفظ السلام. وفي آذار/مارس، يجري العمل على تعيين ٣٠ مرشحا آخر. وستستمر هذه الجهود حتى يصل الملاك الوظيفي للجنة إلى مستوى مُرض.

١٠٤ – وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، يوجد بشعبة التحقيقات ٤١ موظفا ومستشارا، مقارنة بكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ حيث كان العدد ٢٩. ويجري حاليا تعيين عدد إضافي من المحللين والمحققين والموظفين القانونيين وخبراء الأدلة الجنائية، ومدير لقواعد البيانات.

١٠٥ – وتعمل اللجنة بشكل وثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام لتزويد اللجنة بما تحتاجه من مرونة تنفيذية للاضطلاع بولايتها، ولا سيما فيما يتعلق بمسائل الملاك الوظيفي. وأجرت اللجنة اتصالات رسمية مع العديد من الدول الأعضاء لمساعدتها في تحديد أخصائيي إدارة المعلومات بقواعد البيانات الذين توجد حاجة ماسة إليهم. وستكون الردود الإيجابية من الدول الأعضاء على هذا الطلب قَيِّمَة لعمل اللجنة في هذا الميدان الهام.

١٠٦ – وأُقرت في الميزانية جميع الوظائف الإضافية المطلوبة لعام ٢٠٠٧ ليصل مجموع عدد الوظائف الدولية في اللجنة إلى ١٨٨ وظيفة. وستساعد الوظائفُ الإضافية اللجنةَ على تنفيذ ولايتها بسرعة أكبر عن طريق إتاحة إجراء أنشطة تحقيق تتسم بقدر أكبر من التزامن، وكذلك تحسين كفاءة جوانب الدعم التنفيذي لعمل اللجنة. ومن بين الوظائف المدرجة في الميزانية والبالغ عددها ١٨٨ وظيفة، شُغِلت ١٠٤ وظائف حتى الآن. ومن بين الوظائف التي أُقرت للموظفين الوطنيين والبالغ عددها ٥١ وظيفة، شُغِلت ٤١ وظيفة، ولا تزال العشر المتبقية قيد التعيين.

١٠٧ – ولا تزال هناك مشاكل فيما يتعلق بتعيين موظفي اللغات الدوليين واستبقائهم، مثل مترجمي اللغة العربية الشفويين والتحريريين وناسخي التسجيلات بها. وتعاني اللجنة من صعوبات جمة في العثور على المرشحين المناسبين للتوظيف. و لم تُشغل حتى الآن سوى ثلاث فقط من بين ٢٧ من هذه الوظائف. ويُنشئ ذلك اختناقات كبيرة تُسفر عن حالات تأخير في أنشطة التحقيق. وتتخذ اللجنة مبادرات توظيف متنوعة من أجل الحصول على موارد في هذا المجال بالغ الأهمية.

باء – الأمن

١٠٨ – منذ صدور تقرير اللجنة الأخير، ظلت الحالة الأمنية في لبنان والمنطقة تتسم بعدم التيقن وعدم إمكانية التنبؤ بها. ويساهم في هذه البيئة الأمنية غير المستقرة تفجير الحافلتين في عين علق، بالاقتران مع اكتشاف العديد من المتفجرات والأجهزة المتفجرة المرتجلة حول بيروت وما بعدها. ولا تزال اللجنة تحظى بتنسيق وتعاون ممتازين مع قوات الأمن اللبنانية التي لا تدخر جهدا في الوفاء باحتياجات السلامة والأمن للجنة أثناء اضطلاعها بولايتها. وتعرب اللجنة عن امتنانها الشديد لهذا الدعم.

١٠٩ – وتؤثر الشواغل والقيود الأمنية على عمل اللجنة وما تقوم به من أنشطة التحقيق، ونتيجة لذلك اتُخذ عدد من الخطوات للتخفيف من المخاطر المتوقعة، وذلك من أجل الحفاظ على بيئة تُكفل فيها السلامة والأمن ويمكن لجميع موظفي اللجنة العمل فيها بفعالية.

١١٠ – ويجري باستمرار تحليل الاتجاهات الأمنية الناشئة، وإدراجها في السياق التنفيذي لعمل اللجنة. وتجري المحافظة على تدابير إدارة الأزمات، وإجراءات الإجلاء، والتخطيط لاستمرار العمل، بناء على المتغيرات في البيئة الأمنية المحيطة بعمل اللجنة.

خامسا – الاستنتاجات

١١١ – لا يزال الهدف الاستراتيجي الأساسي للجنة يتمثل في مواصلة التحقيق في اغتيال رفيق الحريري و ٢٢ آخرين، إلى جانب توفير المساعدة التقنية للسلطات اللبنانية في قضايا أخرى. وسعيا لتحقيق الأهداف المتعلقة بقضية الحريري، تهدف اللجنة إلى مواصلة إثبات الوقائع ومواصلة البحث عن صلات بين القضايا الأخرى وقضية الحريري. وتسعى اللجنة أثناء قيامها بذلك إلى الاضطلاع بعملها في إطار أسرع جدول زمني ممكن للتحقيق، مع احترام إطار المعايير القانونية السليمة في الوقت نفسه.

١١٢ – وخلال فترة التقرير المقبل، ستواصل اللجنة التركيز على التحقيقات التي جرت مناقشتها في هذا التقرير. وحُدد ما مجموعه ٢٠٥ أشخاص تقريبا لإجراء مقابلات معهم، وستسعى اللجنة لمقابلة ما يقرب من ٥٠ منهم خلال الأشهر الثلاثة المقبلة. كما تخطط اللجنة للحصول على المزيد من المعلومات الوثائقية، ومواد إلكترونية وبيانات اتصالات إضافية لتحليلها.

١١٣ – وتعرب اللجنة عن امتنانها لما قدمه المدعي العام في لبنان من دعم كامل في اضطلاعها بعملها، وبشكل خاص فيما يتعلق منه بخطوات تتسم بالحساسية والتعقيد اتُخذت

ويخطط لاتخاذها في التحقيق. وستواصل اللجنة والمدعي العام سواء بسواء تهيئة بيئة عمل آمنة وسرية للشهود ولموظفي اللجنة.

١١٤ - وتدرك اللجنة تعقيدات قضية الحريري مع استمرار تبلورها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قصرت اللجنة الدوافع المحتملة بتلك المرتبطة بأنشطة الحريري السياسية. وتحسن فهم اللجنة للوقائع بقدر كبير، مسفرا عن روابط قيِّمة داخل العناصر الرئيسية للقضية وفيما بينها. وفي فترة التقرير المقبل، وربما بعد ذلك، تعتقد اللجنة أنها ستتمكن من المضي في صياغة نظرية وقائعية موَحَّدة تستند إلى الأدلة الرابطة التي حُددت حديثا. ويظل الهدف متمثلا في الربط بين الفاعلين الذين يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية، وآخرين ممن كانوا على علم بالجريمة، ومن شاركوا في ارتكابها، ومن ساعدوا في إعداد العناصر الضرورية لتنفيذها.

١١٥ - ويظل عمل اللجنة في القضايا الأخرى مركزا على توفير المساعدة التقنية للسلطات اللبنانية من خلال تحديد وتطبيق الدعم في التحقيق الذي يضيف قيمة لكل قضية من دون الاستنزاف المفرط لموارد اللجنة. كما تواصل اللجنة تحديد الصلات الأفقية بين كل قضية وقضية الحريري، قدر الإمكان. وتعتقد اللجنة أنه في فترة التقرير المقبل، سيزداد تعزيز عمق الإلمام بكل قضية من أجل تمكين هذه الصلات المحتملة من الظهور.

١١٦ - وتشير اللجنة إلى أن طلبات المساعدة التي وجهتها إلى لبنان والجمهورية العربية السورية ودول أخرى غالبا ما تلقت ردودا إيجابية وحسنة التوقيت. وتظل المساعدة المقدمة من كل هذه الدول ضرورية من أجل تمكين اللجنة من إجراء أعمال التحقيق التي تقوم بها بفعالية.

١١٧ - كما تشير اللجنة إلى أن البيئة السياسية والأمنية غير المستقرة في لبنان، والقدرة على توظيف واستبقاء موظفين مؤهلين يؤثران على قدرة اللجنة على الوفاء بولايتها في الوقت المناسب. وستواصل اللجنة تركيز جهودها على إدارة هذه العوامل في عملها من أجل تحقيق أهدافها.

١١٨ - وأخيرا، تواصل اللجنة عملها بانتظار إنشاء محكمة خاصة للبنان. وفي ضوء أنشطة التحقيق الحالية والمخطط لها المبينة في هذا التقرير، فإنه من غير المرجح أن تنجز اللجنة عملها قبل انتهاء ولايتها الحالية في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ومن ثم ترحب اللجنة بطلب تمديد ولايتها لما بعد هذا التاريخ.